حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٧ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٩)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

التشكيلات الادارية لوزارة المعارف العراقية ١٩٢١–١٩٥٨

عدنان هرير جوده الشجيري *

كلية الهندسة /جامعة بغداد

المستخلص

تناولت هذه الدراسة تطور التشكيلات الادارية لوزارة المعارف العراقية في العهد الملكي ١٩٢١–١٩٥٨، وقد قسمت على ثلاثة مباحث بحسب التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل مرحلة، فتناول المبحث الاول التشكيلات الادارية في عهد الانتداب ١٩٢١–١٩٣٢، فيما تناول المبحث الثاني التشكيلات الاداريةمن بداية عهد الاستقلال ١٩٣٢–وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، اما المبحث الثالث فقد تناول التشكيلات الاداريةنهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس ٢٠١٩.

المقدمة

يتناول هذ البحث التشكيلات الادارية في وزارة المعارف العراقية في الفترة ١٩٢١-١٩٥٨، وذلك لما تعانيه المكتبة العراقية من نقص في هذا المجال، اذ انصرفت جهود المؤرخين والباحثين في تاريخ العراق نحو الجوانب السياسية ولم يعطوا الجوانب الاخرى مثل الادارية الاهتمام الذي تستحق، لهذا رغبة مني في تسليط الضوء على هذا الجانب المهم بغية انارة السبيل لغيري من الباحثين في هذا الميدان ولأضافه لبنة جديدة في صرح الدراسات الاكاديمية لتاريخ التعليم في العراق بغية رفد المكتبة بما هو مطلوب من هذا النوع من الدراسات، لهذا اخترت التشكيلات الادارية لوزارة التعليم في العراق ١٩٢١-١٩٥٨ والتطورات التي مرت بها في تلك الحقبة المليئة بالأحداث التاريخية نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وانعكاسات ذلك على الاوضاع الإدارية فوصمتها بعدم الاستقرار.

اعتمد البحث على المصادر الاصلية مثل وثائق العهد الملكي المحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية وعلى الاطاريح وكتب ذات صلة بالموضوع.

يتألف البحث من ثلاثة مباحث ومقدمة وخاتمة، تناول المبحث الاول التشكيلات الادارية في عهد الانتداب ١٩٢١-١٩٣٢، فيما تناول المبحث الثاني التشكيلات الاداريةمن بداية عهد الاستقلال ١٩٣٢وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، اما المبحث الثالث فقد تناول التشكيلات الاداريةنهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

المبحث الاول
التشكيلات الادارية في عهد الانتداب ١٩٢١-١٩٣٢

افضت التطورات الدولية في عام ١٩١٧ وعلى رأسها دخول القوات البريطانية بغداد في ١١ آذار ١٩١٧ إلى تطورات ادارية مهمة في العراق، إذ تم تشكيل ادارة مركزية له، وقد تألفت من عدد من الدوائر، ووضعت تحت اشراف دائرة الحاكم المدني وكان التعليم احدى هذه الدوائر وقد وضعتاشراف بومان Buman رئيس دائرة المعارف المصرية السابق، الذي نقل الى العراق لتنظيم دائرة المعارف فيها، وقد تألفت الادارة من مقر عام ضم مكتب رئيس النظارة ومعاونه والقلم العربي ودائرة التفتيش، وكان المقر يشرف على خمس ادارات للمعارف في المناطق وهي كل من:

- منطقة معارف بغداد، وتشمل كل من بغداد والدليم(الرمادي) وسامراء وديالى والكوت .
- منطقة معارف الموصل، وتشمل على الموصل لوحدها .
- منطقة معارف كركوك، وتشمل كل منكركوكوالسليمانية واربيل .
- منطقة معارف الديوانية، وتشمل كل من الديوانية والحلة وكربلاء .
- منطقة معارف البصرة، وتشمل كل من البصرة والعمارة والمنتفق (الناصرية)[١].

وفي ٢٥ تشرين الاول عام ١٩٢٠ انتهت صفحة الحكم البريطاني المباشر لتبدأ صفحة جديدة من الحكم اطلق عليها الانتداب وفيه حدثت تغيرات كثيرة على شكل نظام لحكم والى حد ما في المضمون في مقدمتها تشكيل حكومة عراقية تألفت من عدد من الوزارات وكان التعليم احد هذه الوزارات، وبسبب قلة ادارات المعارف ادمجت معه الصحة العمومية فسميت بوزارة المعارف والصحة العمومية . استمر هذا البرنامج حتى

ايلول ١٩٢٢، إذ تم فصلهما بناءً على طلب الملك فيصل بعد تتويجه ملكاً على العراق لكي تؤدي كل واحدة منهما واجبها بشكل كفء[٢] .

كان التشكيل الاداري لوزارة المعارف آنذاك بسيطاً، فقد تألف من مقر عام ضم كل من مكتب الوزير ومكتب السكرتير الذي يشرف على شعب التحرير والترجمة والميزانية والمحاسبة، كما ضم المقر العام مكتب المستشار البريطاني ووكيله، ودائرة للتفتيش[٣]، وكانت ترتبط بالوزارة ثلاث ادارات تنفيذية للمعارف –ادارة معارف المناطق – من اصل خمس ادارات كانت تعمل خلال فترة الاحتلال المباشر . وقد اقصي منها اثنان وهم كل من ادارة معارف الديوانية وادارة معارف كركوك بسبب الاحداث التي وقعت في مناطقها جراء ثورة العشرين[٤] .

وقد شهدت الوزارة ضم دائرة الاثار القديمة الى تشكيلاتها كدائرة ملحقة بالوزارة في اوخر سنة ١٩٢١، لكن هذا الضم لم يستمر طويلاً، إذ تم فصل دائرة الاثار عن دائرة المعارف في اواخر سنة ١٩٢٢[٥]، ومن الملاحظ ان كلية الحقوق التي تأسست سنة ١٩٠٨ قد الحقت هي الاخرى بالوزارة كدائرة مستقلة ملحقة بوزارة المعارف سنة ١٩٢٤[٦] .

ادرك القائمون على وزارة المعارف الاهمية الكبرى التي يحملها اعادة مجلس المعارف المركزي الذي كان موجوداً في العهد العثماني الى العمل للاستئناس بارشاداته والتحرك على الاهالي لتحثهم على ارسالابنائهم للمدارس والتبرع لصالح حملة بناء المدارس[٧]، إلا أن هذا المجلس لم يستمر طويلاً، إذ صدر قانون مجالس معارف الالوية في ٦ حزيران ١٩٢٢، وبموجبه تقرر تأسيس مجلس معارف في كل لواء من الالوية العراقية كان برئاسة متصرف اللواء وعضوية أحد مدراء المدارس الابتدائية، ومدير المدرسة الثانوية – ان وجد – فضلاً عن اربعة من وجهاء اللواء، واثنين من رجال الدين، وكانت مهمته دراسة اوضاع العليم في اللواء وارسال تقارير فصلية عنها الى مركز الوزارة[٨].

ومن الملاحظ ان طبيعة الوضع السياسي والاقتصادي غير المستقر قد اثرت بشكل واضح على التشكيل الاداري لوزارة المعارف، فعلى سبيل المثال لا الحصر في ٢٦ شباط طلب الملك فيصل من مجلس الوزراء استحداث وظيفة معاون وزير في وزارة المعارف حصراً لتنظيم امور المعارف، وكان نظر الملك منصباً على تولي مستشاره الخاص لشؤون المعارف ساطع الحصري تلك الوظيفة[٩]، وهو الشخصية التي اصطحبها الملك منذ قدومه للعراق لتولي هذا المنصب، وقبل ان يولد هذا المنصب، ويكون موضع التنفيذ، واجه معارضة بريطانية فالغيتالوظيفة والدرجة بحسب قرار اللجنة الاقتصادية التي شكلها مجلس الوزراء في اوائل عام ١٩٢٣ وكانت برئاسة وزير المالية ساسونحسقيل لمعالجة الوضع الاقتصادي المتدهور والناجم عن ازمة الركود الاقتصادي العالمي[١٠] ، والتي القت بظلالها على العراق .لم يرق الغاء تلك الوظيفة للملك فيصل الذي كان مقتنعاً بقدرات ساطع الحصري في ميدان التعليم لهذا لم يتوان من الطلب الى مجلس الوزراء باستحداث مديرية باسم مديرية المعارف العامة لتتولى رسم السياسة التعليمية وترشيح ساطع الحصري رئيساً لها، فوافق مجلس الوزراء على طلب الملك[١١].

وهكذا كان استحداث هذا المنصب ضمن تشكيلات المعارف قد شكل بادئه مهمة في ادارة المعارف للسياسة التعليمية والاشراف عليها وتنفيذها .

وعلى الرغم من ان المؤسسات التعليمية في العراق في تلك المرحلة كانت قليلة جداً، إلاّ أن ادارة المعارف لم تنج من النقد الشعبي والبرلماني واتهمت بالتقصير وعدم القدرة على النهوض بالواقع التعليمي في العراق، ولهذا وافقت وزارة جعفر العسكري الثانية (١٢ آب ١٩٢٦ ١٤ تموز ١٩٢٨) على استحداث مديرية جديدة تحت عنوان مفتشية التدريسات لابتغاء تنشيط عمل الادارة التعليمية لتأخذ جزءاً من المهام الملقاة على عاتق مديرية المعارف العامة، وضمت شعب الميزانية والتجهيزات والإحصاء ومراقبة التدريسات(١٢).

لقد شهد التعليم اهتماماً ملحوظاً خلال فترة حكم عبد المحسن السعدون الثالثة (١٧ كانون الثاني ١٩٢٨– ٢٨نيسان ١٩٢٩)، فقد اصدرت هذه الوزارة قانون المعارف رقم ٢٨ الذي عُدّ من ابرز الانجازات التربوية في عهد الانتداب، صحيح انَّ القانون لم يكن ذا اهمية إدارية لانه لم يشرع بصيغة نظام اداري ولم يتطرق الى التشكيلات الادارية، ولكنه ركز على موضوعات مهمة تتعلق بالمناهج التربوية وساعات التدريس وما الى ذلك من نظم وتعليمات شملت المدارس الحكومية والاهلية(١٣). وبقرار اعادة العمل بادارة معارف الديوانية ١٩٣٠ أصبح عدد الادارات التنفيذية اربع ادارات، وكان هذا القرار اخر القرارات الادارية في عهد الانتداب .

ويبدو ان الموقف الشعبي والرسمي الداعم للمؤسسات التعليمية – باعتبارها الدعامة التي يستند عليها استقلال العراق وتطوره – لم يكسر طوق الحصار الذي فرضته دار الاعتماد البريطانية على المؤسسات التعليمية وحالت دون تطورها واتساعها، فضلاً عن غياب الستراتيجية التعليمية والتي جعلت من التعليم ومؤسساته تسير بموجب اهواء القائمين على السياسة التعليمية .

تشكيلات وزارة المعارف لسنة ١٩٣٢

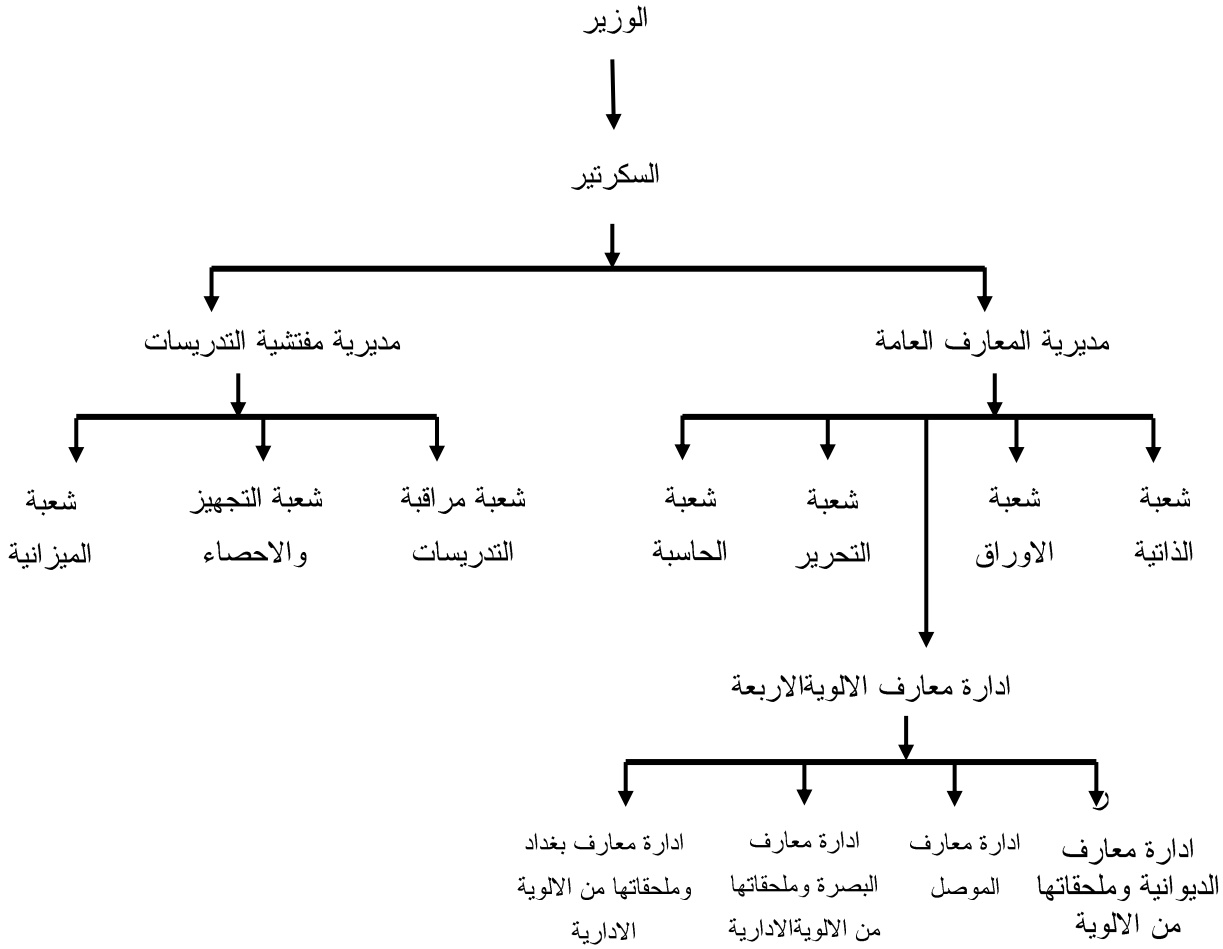

المخطط من اعاد الباحث لعدم عثوره على المخطط الاصلي .

المبحث الثاني
التشكيلات الادارية من بداية عهد الاستقلال ١٩٣٢ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥

ادى دخول العراق في عضوية عصبة الامم في الثاني من تشرين الثاني ١٩٣٢ الى تحرره من قيود الانتداب البريطاني وفي مقدمتها سيطرة المستشارين الذين كانوا يوجهون السياسة العراقية على وفق مصالح بلادهم، كما افضى هذا الدخول الىاصدار قانون التشكيلات الادارية رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣ [١٤]، والذي فوض الوزارات صلاحيات واسعة للتصرف بشؤونها الادارية، مما يجعلها تواكب عملية التغير الجارية في البلاد بعد نيله الاستقلال، فضلاً عن انتعاش الوضع الاقتصادي وزيادة مخصصات الوزارات .

هيأت هذه التطورات امام وزارة المعارف فرصاً ثمينة لتطوير مشاريعها، إلاّ ان هذه التطورات لم تستغل كما يجب لصالح مشاريع منتجة، وانما استغلت في اكثر الاحيانفي مشاريع عشوائية تظهر في عهد وزير وتختفي في عهد آخر، وذلك لعدم وجود خطط ستراتيجية تسير عليها الوزارة، وانما كانت تسير وفقاً لفلسفة الوزراء المتعاقبين على سلطة الوزارة وتوجيهاتهم السياسية . كما ان الوزارة مرت بتغيرات سريعة إذ تبدلت خلال هذه الفترة المؤشرة بالبحث اثنتان وعشرون مرة، وتراوح متوسط حكمها بين احد عشر يوماً وبين سنتين ونصف[١٥]، فكلما جاء وزير يلغي كلاً او جزءاً من مشاريع سلفه بدلاً من ان يعمل على تطويرها، غير مكترثين بأهمية هذه المشاريع او عدمها، وانما كان همهم الاكبر – وتحديداً الوزراء غير المهنيين – الحصول فرص دعائية تشيد بهمة هذا الوزير في العمل .

على اية حال جاءت بداية مشاريع هذا العهد من حكومة رشيد عالي الكيلاني الاولى، ثاني حكومات عهد الاستقلال (٢٠ آذار ١٩٣٣ – ٩ أيلول ١٩٣٣)[١٦]، إذ قررت استحداث ستة مناطق معارف اضافية ليصبح عددها الكلي احد عشر منطقة[١٧]، إلاّ أن عمر الوزارة القصير حال دون تنفيذ هذا المشروع فكان حرياً بالوزارات التي اعقبتهاان تنفذ المشروع، وبدلاً عن ذلك قامت حكومة جميل المدفعي الثانية (٢١ شباط ١٩٣٤–١٢ آب ١٩٣٤)[١٨] بإلغاء المشروع بدعوى ان الوقت غير ملائم لتنفيذ هكذا خطوة . ومن المعروف ان حكومة جميل المدفعي اقدمت على خطوة جريئة بتقنين دوائر الوزارة واعمالها بغية تحسين مستوى الاداء فيها، فأصدرت النظام رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٤[١٩].

ولابد من الاشارةالىان النظام المذكور يتكون من خمس مواد تناولت المقر العام وسلطته والدوائر واللجان التي تتكون منها الوزارة والدوائر الملحقة بها .

ضم المقر العام سلطة الوزارة، وتتألف من وزير المعارف، فهو السلطة العليا في الوزارة ومسؤول عن تسيير اعمالهاامام مجلس الوزراء، وعن تنفيذ الانظمة والقوانين، ويساعد الوزير في اعماله ملاحظ الوزارة – مدير مكتب الوزير –ومن اعماله التوقيع بالنيابة عن الوزير في الامور المخول بها .

ومن الملاحظ ان التوسع الاداري والتربوي قد فرض نفسه في هذا النظام، إذ تضمن تغييرات واسعة في هيكل الوزارة، فتم استحداث مجلسين، وهما مجلس الوزارة العام، ومجلس المدراء، تألف المجلس الاول من وزير المعارف رئيساً، وعضوية مدير المعارف العام والمفتش العام والمدراء العامين في داخل الوزارة وفي خارجها، ومهمته رسم السياسة العامة للمعارف، واختيار المرشحين للوظائف واستخدام الاجانب، وينظر في الميزانية " اما مجلس المدراء، تألف من مدير المعارف العام رئيساً وعضوية مدير التدريسات والتربية والمفتش العام في الوزارة، ومديري معارف المناطق، وكان يتولى

توزيع الملاكات، وتوزيع المخصصات، وتنقلات المدرسين والمعلمين والموظفين، وفتح المدارس .

وبموجب هذا النظام استحدثت مديريتان اضافةالى مديرية المعارف العامة، وهما كل من مديرية التدريسات والتربية، وهيأة التفتيش، تولت الاولى ترتيب واقرار المناهج والكتب المدرسية، ووسائل التدريس، والاشراف على الترجمة والتأليف، اما هيأة التفتيش فقد جرى تشكيلها من مدير التفتيش العام، ومفتشين اختصاصيين، ومفتشي المناطق بعد ان كان التفتيش مدمجاً مع مديرية التدريسات منذ عام ١٩٢٧.

وضم النظام هيئة جديدة باسم هيأة مراقبة التعليم، وكانت تتألف من عدة فروع وهي : هيأة التعليم الثانوي وهيأة التعليم الابتدائي، وهيأة مراقبة التعليم المهني، وهيأة مراقبة التعليم النسوي .

وقد اقتضت ضرورات التوسع في المدارس وازدياد عدد المعلمين والمدرسي الى استحداث لجنتين وهما : لجنة الترقيات ولجنة البعثات .

ومن الجدير ان نذكر ان الوزارة قررت بموجب هذا النظام الغاء مديريات المعارف الستة التي استحدثتها وزارة رشيد عالي الكيلاني الاولى والعودة بالمديريات الى وضعها السابق المؤلف في خمس مديريات، وبموجب النظام ضمت الى الوزارة دائرتين مستقلتين زهما كل من مديرية الآثار القديمة ومديرية كلية الحقوق .

تعرض النظام الى انتقادات لاذعة من قبل الرأي العام انصب جلها على الطريقة التي شكل بها مجلسي المعارف وصلاحيات كل منهما وكان منها :

١-لا توجد فوارق بين صلاحيات المجلسين .

٢-ان مجلس المعارف لا يضم في عضويته هيأة مراقبة التعليم النسوي .

٣-ان مجلس المعارف ضم في عضويته مدير معارف بغداد ومدير الثانوية المركزية وله صلاحيات واسعة كفتح المدارس وانتقاء اعضاء البعثات، وهذا بحد ذاته تميز عن سائر مدراء المعارف ومدراء الثانويات[٢٠] .

ويبدو ان النظام سار بمديريات الوزارة واجهزتها نحو المركزية، إن هذا التوجه يبدو ضرورياً في بلد حديث عهد باستقلاله، ومتمسك بوحدته الوطنية، وإذا لم توحد طراز التعليم، ولم تصل بين اطرافه المختلفة بمركز واحد، تصاب وحدتها بالتصدع[٢١]، إلاّ أن لهذه المركزية مساوئ كثيرة مثل طغيان الروتين في العمل، والحيلولة دون اقدام المجالس المحلية على نشر التعليم وتحسين اساليبه، والحد من استثمار الرغبات المحلية في الانفاق على المؤسسات التعليمية، وحرمان رؤساء دوائر المعارف من اتخاذ القرارات الادارية على مسؤولياتهم الشخصية لخدمة التعليم، وتقييد حرية التعليم وجعله في قوالب متشابهة، وتمتع المعلم في التجديد والابتكار والاصالة ويؤدي توحيد التعليم توحيداً صورياً لا يتناسب مع اوضاع البيئات المختلفة.

ومن الجدير بالذكر ان البعثة الامريكية برئاسة بول مونرو مدير معهد التربية في جامعة كولومبيا، الذين زاروا العراق بدعوة من حكوماتها من اوائل الثلاثين في القرن الماضي لتقييم الاوضاع التعليمية فيه قد حذرت من مغبة الايغال في المركزية، وقدمت مقترحات عدة لمعالجتها، تقوم على اساس الجمع بين السلطة المركزية الضرورية والاشتراك المحلي المرغوب فيه، وهذا يتم عبر وضع ستراتيجية تربوية لا تتغير بتغير الوزير، بحيث يمكن للوزير ان يحتفظ بصفته السياسية، اما الاقتراح الثاني فكان يقوم

على اعادة هيكلة الوزارة على ان تتألف من وزير المعارف ومجلس استشاري يضم مدراء التعليم في الوزارة[٢٢] .

وبعد مرور سنة تقريباً الغي النظام المذكور بالنظام رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٥ الذي اصدرته حكومة ياسين الهاشمي الثانية (١٧ آذار ١٩٣٥ – ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦) ويبدو انالغاء النظام رقم ٣٣ واصدار النظام رقم ٣٥ كان لبث روح القوة والتجديد في المؤسسات التعليمية بعدما اصابها الضعف والوهن بتأثير التمردات العشائرية في منطقة الفرات الاوسط ليس إلاّ، لأن النظام ٣٥ لم يتضمن اية تغييرات في النظام السابق سوى الغاء هيأة مراقبة التعليم، وكان يمكن معالجة الامر بتعديل النظام السابق وليس الغاؤه .

وقد احدث النظام خلافات جدية بين الوزير محمد رضا الشبيبي[٢٣] وبين مدير المعارف العام فهمي المدرس الذي كان له رؤية جديدة في سياسة المعارف، وادت الى استقالة الاخير من منصبه، ولم تنته الخلافات عند هذا الحد، بل امتدت لتكون هذه المرة بين الوزير ورئيس الوزراء، وادت الى استقالة الوزير [٢٤].

وعلى مدى عمر النظام رقم ٣٥ البالغ سبع سنوات مرّ بتعديلات عديدة، وهي نتيجة طبيعية لبلد حديث التكوين مثل العراق، ويشهد قطاع معارفة تطوراً مستمراً، فضلاً عن عدم استقرار قوانينه ونظمه، وكانت اهم هذه التعديلات هو التعديل رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٧ وبموجبه انبثقت مديريات جديدة للمعارف في كل من العمارة والديوانية والسليمانية[٢٥] . وفي العام نفسه – وتحديداً في الواحد والثلاثين من كانون الثاني ١٩٣٧– عدل النظام مرة اخرى بالتعديل رقم ٨٢ لسنة ١٩٣٧[٢٦]، إذ استحدثت دائرة فرضتها التطورات السياسية والتقنية في البلاد وهي شعبة الاذاعة اللاسلكية للاشراف على اذاعة الملك غازي (اذاعة قصر الزهور) ولكن سرعان ما تم الغاء هذا التعديل رقم ١١ الصادر في شباط ١٩٣٩[٢٧]، وبموجبه لم يبق لوزارة المعارف اياشراف على تلك الاذاعة، وفي عهد حكومة رشيد عالي الكيلاني الثالثة (٣١ آذار ١٩٤٠– ٣ كانون الثاني ١٩٤١) عدل النظام مرة رابعة باصدار قانون المعارف ذي الرقم ٥٧ لسنة ١٩٤٠، وبموجبه تم استحداث مديرية جديدة في وزارة المعارف باسم مديرية المعارف العالية، وقد اخذت على عاتقها جزءاً من المهام التي كلفت بها مديرية المعارف العامة، مثل مديرية التعليم الثانوي ومديرية التعليم الابتدائي، ومديرية التعليم المهني، ومديرية المباحث الفنية، ومديرية التعليم الاهليوالاجنبي[٢٨].

لقد شهدت الادارة التعليمية في اثناء سنوات الحرب العالمية الثانية تطورات مهمة، وبالتحديد بعد فشل ثورة مايس، إذ عاد اليها اثنان من المستشارين البريطانيين وعملوا في الوزارة بالتعاقب بصفة خبراء وهم كل من هملي[٢٩]وريتشي[٣٠]، وقد كتبا تقريرين منفصلين عن مواطن الضعف في السياسة التعليمية العراقية ووسائل علاجها .

ومما جاء عن الادارة في تقرير هملي :

١–المركزية المفرطة في الادارة التعليمية .

٢–عدم استقرار الادارة التعليمية .

٣–ضعف الكفاءة المهنية للقائمين على الادارة التعليمية .

ولمعالجة هذه الحالات اقترح هملي :

١–تفكيك المركزية، ويتم ذلك بنقل المديريات والدوائر خارج الوزارة والابقاء على مديرية واحدة بمدير واحد بمقام اعلى موظف، وله سلطة اجرائية واسعة، يدير بنفسه الامور المهمة ويحول السلطة في الامورالاخرىالى معاون مدير عام، ويكون المدير

العام مسؤولاً امام الوزير فقط ويجب ان يختار بعناية فائقة لانه مسؤول من حسن سير ماكنة المعارف .

٢-تأسيس مجلس استشاري داخل الوزارة، ويتولى هذا المجلس رسم السياسة العامة للمعارف وان تتمثل فيه جميع الوزارات ..

٣-فتح دورات تدريبية للمعلمين والمدرسين لاعدادهماعداداً مهنياً.

٤-تقسيم العراق الى خمس مناطق ادارية، والمناطق المقترحة هي :

أ- المنطقة الشمالية الشرقية ومقرها كركوك وتشمل الوية كركوك والسليمانية واربيل .

ب- المنطقة الوسطى، ومقرها بغداد، وتشمل الوية بغداد والدليم الرمادي وديالى والكوت.

ج- المنطقة الجنوبية، ومقرها البصرة وتشمل الوية البصرة والعمارة والمنتفق الناصرية.

د- المنطقة الشمالية، وتشمل لواء الموصل لوحده .

ه- منطقة الفرات الاوسط، ومقرها لواء الحلة، وتشمل الوية الحلة وكربلاء والديوانية .

٥- يجب اختيار العناصر المؤهلة لادارة الوزارة[٣١] .

اما تقرير ريتشي فقد انصب معظمه على المناهج والتدريسات والمدرسين، ولم يتطرق الى الجوانب الادارية[٣٢] .

لقد اخذت وزارة المعارف في حكومة نوري السعيد السابعة (٨ ت١ ١٩٤٢-١٩١ ١٩٤٣)[٣٣]، طوعاً او كرهاً بالقسم الاكبر من مقترحات هملي، وضمنتها في النظام الاداري رقم ١٤ لسنة ١٩٤٣ الذي اصدرته، ومما تضمنه النظام من مقترحات هملي :

١-تأسيس مجلس شورى المعارف لابداء الرأي في المسائل المعروضة عليه من قبل الوزير ومديريات الوزارة، ويتألف من وزير المعارف رئيساً وعضوية كل من مدير المعارف العام والمدراء العامون في الوزارة وخارج الوزارة ورئيس هيئة التفتيش، وان تمثل فيه جميع الوزارات .

٢-لجنة المعارف المركزية : وينظر في اللوائح القانونية الخاصة بالوزارة والبت في المناهج والكتب وتقرير شؤون البعثات، والمساعدات المالية للمدارس، واستخدام الاجانب، ويتألف من وزير المعارف رئيساً، وعضوية مدير المعارف العام، والمدراء العامون في الوزارة، ورئيس هيأة التفتيش .

٣-المجالس الاستشارية لمناطق المعارف، وتتولى هذه المجالس دراسة احوال المعارف في كل منطقة من المناطق وترسل تقاريرها الى مديرية المعارف العامة، وتتألف من متصرف اللواء رئيساً وعضوية مدير معارف المنطقة ونائباً له، وثلاثة اعضاء منتخبين في اقضية اللواء .

٤-تقسيم العراق الىاربعة عشر منطقة معارف، على أن يرأس كل واحدة منها مدير مسؤول عن تسيير احوال المدارس في اللواء باستثناء المدارس العالية، ويراقب سلوك الطلاب والموظفين والمعلمين والمدرسين . اما المؤسسات والدوائر الاخرى التي ضمها النظام فهي من الدوائر التي يضمها النظام السابق وجرى ترحيلها للعمل في النظام الحالي، مثل مجلس المدراء، ومديرية المعارف العامة، ومديرية المعاهد العالية، ومديرية الاثار القديمة، وهيأة التفتيش[٣٤].

تمتعت ادارة المعارف – خلال السنتين التاليتين لصدور النظام ١٤ لسنة ١٩٤٣ -باستقرار نسبي بحيث ان النظام ٣٩ الصادر سنة ١٩٤٥، لم يتضمن اية تغيرات

جوهرية في شؤون الادارة سوى تغير واحد يتمثل باضافة مستشار فني للوزارة، لابداء الرأي في رسم الخطط العامة للمعارف وابداء المشورة للوزير[٣٥]، وكان يمكن اضافته بتعديل النظام وليس بالغائهواصدار نظام بديل .

ان الحرية التي جاء بها عهد الاستقلال للتصرف بالشؤون الادارية للوزارة من قبل مسؤولها استثمرت استثماراً جيداً في خلق ادارة منتجة وغير منتجة، ونظم ادارية اتصفت بعدم الاستقرار نتيجة ارتباطها بالنظام السياسي غير المستقر والذي ادىالى مجيء وزراء تتلاعب في عمل بعضهم الاهواءوالامزجة، وليس بما تفرضه عليهم اخلاقيات مهنة التعليم، وفي مقدمتها الصدق والامانة، اذا افترضنا جدلاً ان الوزارة لا تمتلك قاعدة ستراتيجية تسير عليها .

تشكيلات وزارة المعارف لسنة ١٩٤٤ – ١٩٤٥

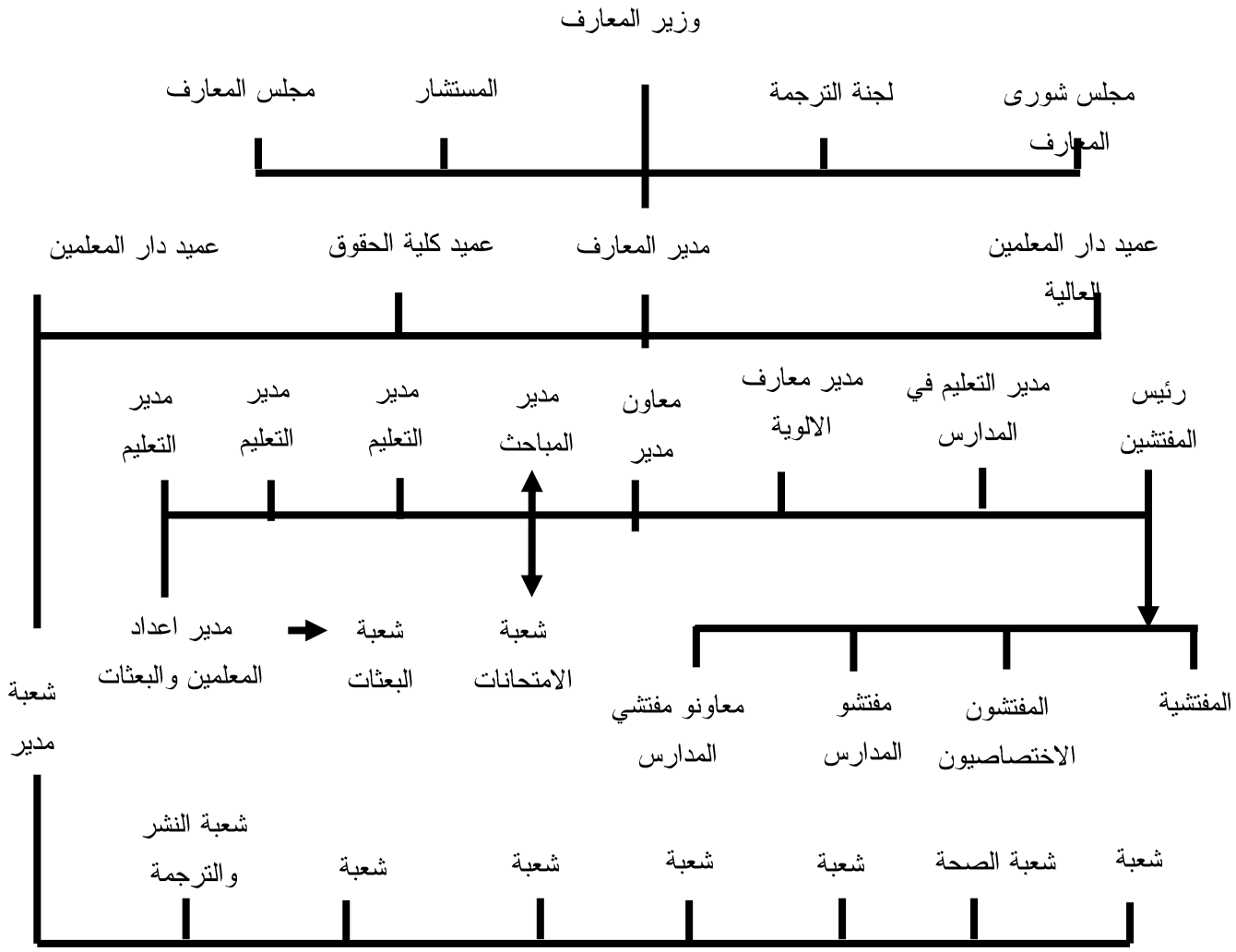

المخطط مقتبس من التقرير السنوي عن سير التدريسات للسنوات ٤٧/٤٤ .

المبحث الثالث

التشكيلات الادارية من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

استمرت ادارة المعارف على حالة الاضطراب وعدم الاستقرار التي عاشتها سابقاً، والتي كانت غالباً ما تأتي بسبب التقلبات الحكومية، إذ تناوبت على الادارة وعلى مدى ثلاثة عشر سنة ثلاثة عشر وزارة[٣٦]، اي بمعدل وزارة واحدة لكل سنة، تغير نظام الوزارة خلالها خمس مرات، اي بمعدل نظام لكل سنتين ونصف السنة[٣٧]، ومن المسلمات الاساسيةان تغير النظام يأتي لتصحيح اخطاء النظام السابق وتحديداً في الدوائر غير المنتجة – واستحداث اخرى محلها – ولكن يأتي نوري الحافظ وزير المعارف في عهد حكومة ارشد العمري (١ حزيران ١٩٤٦ –١٤ تشرين الاول ١٩٤٦) ويصدر نظاماً وهو النظام رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٦[٣٨]، ويلغي بموجبه دائرة راسخة تؤدي خدمات واسعة منذ عقدين ونصف من الزمن وهي – مديرية المعارف العامة– شيء لا يمكن تصديقه ولا يمكن وضعه إلاّ في خانة ضعف الخبرة المهنية للوزير نوري القاضي[٣٩]، وموظفي وزرائه .

ولم تكن مديرية المعارف الضحية الاولى للنظام وانما الغى اداراتاخرىمثل مجلس الشورى الذي تشكل بموجب النظام رقم ١٣ لسنة ١٩٤٣ واستحدث بدلاً عنه مجلس الوزارة الذي تألف من وزير المعارف رئيساً وعضوية المدراء العامون في الوزارة ومفتش الوزراء، وكان يتولى اقرار المناهج والكتب، وينظر في الميزانية، وتوزيع المساعدات المالية، ومعادلة الشهادات واستخدام الاجانب.

وكان النظام قد فصل مديريتي التعليم الابتدائي ومديرية التعليم الثانوي والمهني من مسؤولية مديرية المعارف، وجعلها مديريات عامة تحت اشراف الوزير، واستحدث النظام سكرتيراً للوزارة ليتولى الاشراف على شعب مديرية المعارف العامة الملغاة، مثل شعبة الذاتية، والادارة، والاوراق، والرسائل والتجهيز، والحسابات .

وضم النظام ايضاً مكتباً جديداً باسم المكتب الخاص وكان يتولاه موظف مسؤول عن المخاطبات الداخلة والخارجة من والى الوزير، وحفظ المقابلات الشخصية، ومحاضر الاجتماعات التي يعقدها الوزير، وربط النظام ثلاثة من مديريات الوزارة بالوزير وهي كل من مديرية صحة المعارف، مديرية التربية البدنية ومديرية المباني.

ويبدو ان النظام ٥٨ كان غرضه توزيع مهام مديرية المعارف العامة الملقاة مثل التعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي والمهني على دوائر اختصاصية مستقلة للعمل بحرية أوسعازاء المهام الموكلة لها من اجل توسيع قاعدة هذين النوعين من التعليم في ارجاء البلاد كافة، وانطبق هذا الحال على التعليم العالي من خلال جعل ادارته في مديرية مستقلة، للعمل بحرية اوسع من السابق .

وهذا النظام – على الرغم من فوائده – لم يسلم من الانتقاد، إذ كتبت جريدة الزمان مقالاً بقلم صاحبها توفيق السمعاني وكان بعنوان " نظام المعارف الجديد، وتربية النشئ" حملت فيه بشدة على وزارة المعارف لاصدارهاانظمة جديدة من دون تحقيق نتائج مثمرة منها تطوير المؤسسات التعليمية والافادة منها في استغلال خيرات البلاد على احسن وجه واوضحت بأنه لا فائدة من حصول الشباب على شهادات لاجل التوظيف في دوائر الدولة فيشكلون ثقلاً على خزينتها، وطالبت بتهيئة الشباب لحمل خبرات فنية في الصناعة والزراعة والتجارة التي تتطلبها حركة التنمية في العراق[٤٠]

إلاّ أن التشكيلات الادارية الجديدة لوزارة المعارف لم تستمر طويلاً على حالها، إذ سرعان ما اصبحت عرضة للتغيير، إذ اقدم المسؤولون في وزارة المعارف بداية العام

الدراسي ١٩٥٥/٤٩ على اجراء تعديل عليها من دون اصدار نظام، وبموجب هذا التعديل الغيت المديرية العامة للتعليم العالي بعد – ان فقدت مبررات وجودها – إذ اصبحت المعاهد والكليات اصبحت تدار بموجب انظمة خاصة بها، ولعل هذه التغييرات جاءت بضغط وتأثير وثبة كانون ١٩٤٨، والاحداث التي اعقبتها وذلك للحد من اسهامات الطلبة في الحركة الوطنية، وهذا يعني انامور الطلبة الذين هم المحرك للحركة الوطنية وعقلها المدبر صاروا في قبضة وزارة المعارف، كما ان الوزارة على ما يبدو كانت تتهيأ لانشاء مجلس التعليم العالي في العام الدراسي ١٩٥٠/١٩٥١ كبديل عن المديرية الملغاة للاشراف على شؤون المعاهدات والكليات .

وبعد ان تولى خليل كنه[٤١] مسؤولية وزارة المعارف ضمن تشكيلة وزارة نوري السعيد الحادية عشر (١٥ أيلول ١٩٥١–١٠ تموز ١٩٥٢) [٤٢] أعلن عن عزمه على ايداع مهام التعليم الابتدائي الىالادارة المحلية وتطوير التعليم المهني، وحل مشكلة الابتدائية المدرسية، واستقدام خبرا اجانب لتقييم اوضاع التعليم، واكمال مشروع جامعة بغداد، وتوسيع علاقات العراق الثقافية، ولتحقيق هذه الامور اقدم في بداية الامر على احداث تغيير في الهيكل الاداري للوزارة، فأصدر في ١٤ حزيران ١٩٥١ نظاماً جديداً للوزارة وهو النظام رقم ١٩ لسنة ١٩٥١[٤٣]، الغى بموجبه جميع الترتيبات الادارية السابقة ووضع اخرى محلها، وبموجبه تألفت الوزارة من اربع مديريات :

١–مديرية المعارف العامة بعد اعادتهاالى الخدمة، وكانت تشرف على مديريات أ–التعليم الثانوي، ب–التعليم الابتدائي، ج–مديرية المباني والتربية البدنية، د–مديرية معارف الالويةالاربعة عشر .

٢–مديرية الشؤون الفنية، وكانت تتولى وضع المناهج والكتب وادارة شؤون البعثات والامتحانات العامة، والاشراف على شؤون الترجمة والتأليف وتفتيش الطلبة، وعلى توجهاتهم الاخلاقية والوطنية والقومية .

٣–مديرية الاثار القديمة .

وبموجب النظام كانت الوزارة تتألف من عدد من المجالس واللجان مثل مجلس المعارف ومجلس المدراء، ولجنة الترقيات ولجنة البعثات . وقد اوجد النظام مديريات خاصة بالتعليم الزراعي والصناعي والتجاري يهدف الى تركيز الجهود لترقية التعليم المهني، كما اوجد مديريات خاصة بدل اللجان المؤقتة لشؤون البعثات والامتحانات والمناهج والكتب والثقافة العامة .

لم يصمد النظام طويلاً اذ سرعان ما تبدل بعد تولي عبد المجيد القصاب[٤٤] منصب وزير المعارف في وزارة فاضل الجمالي الاولى(١٧ أيلول ١٩٥٣–٢٧ شباط ١٩٥٦)، إذ عمل هذا الوزير على ازالة القيود التي فرضت على الطلبة اثر انتفاضة ١٩٥٢، فاعلن عن إعادة الطلبة والمعلمين المفصولين الىاماكن عملهم واوقف تعقيبات المحالين منهم الى المحاكم، وسعى الى تعميم التعليم وتطوير التعليم المهني، ومنح دورات لاعداد المعلمين، وتوسيع البعثات العلمية، والعناية بالتربية البدنية، ووضح لائحة قانون جامعة بغداد[٤٥] . ولتحقيق هذه المهام قرر تغيير هيكلية الوزارة بهدف تنظيم سير اعمالها فأصدر في ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٣ نظاماً جديداً لوزارة برقم ٥٣ لسنة ١٩٥٣ . وان الجديد في هذا النظام انه اوجد تسع مديريات بعضها قديم واخرى مستحدث وربطها بالوزير مباشرة وهي كل من – مديرية المعارف العامة، ومديرية التعليم الثانوي،

ومديرية التعليم الابتدائي، ومديرية الشؤون الثقافية، ومديرية الآثار القديمة، ومديرية التربية البدنية، ومديرية التفتيش الاختصاصي، ومديرية المعاهد العالية، والمجمع العلمي العراقي . وبموجب النظام تقرر تأسيس مجلسين وهما كل من : المجلس الاستشاري، والمجلس التنفيذي، يتألف المجلس الاستشاري من الوزير رئيساً وعضوية رئيس الجامعة بعد تأسيسها والمدراء العامين في الوزارة، وكان يتولى دراسة التقارير التي ترسلها مديريات معارف المناطق وإبداء الملاحظات عليها، فيما تألف المجلس التنفيذي في الوزير رئيساً وعضوية المدراء العاملين في الوزارة وكان يتولى تنفيذ مقررات المجلس الاستشاري ورسم السياسة التعليمية واقرار المناهج والكتب، وتعين أعضاء البعثات[٤٦] .

على ما يبدو، ان الوزارة أرادت بهذا النظام، مواكبة تطورات التعليم في البلاد من حيث انتشاره وتعدد انواعه، فعملت على توزيع شؤونه بين عدد من المديريات بدلاً من مديرية واحدة لكي يكون عملها أكثر يسراً، وادق تطبيقاً وذات نتائج افضل واقل مركزية مما سبق، وكان من ايجابيات هذا النظام هو تأكيده على مبدأ الكفاءة من خلال اشتراطه على من يعين من المناصب القيادية التعليمية، أن يكون مخلصاً بشؤون عمله وذا شهادة عالية فيه، وأوجدلأول مرة شعبة مكافحة الأمية، وأخرى للتعليم الاهليوالأجنبي، كما اسهم في تطوير الحركة الرياضية والفتوة، إلا أن هذا النظام لا يخلو منالسلبيات، إذ الغى دائرة التفتيش العامة ووزع واجباتها على مديريتي التعليم الثانوي والابتدائي، ولم يعر التعليم المهني آية أهمية إذ ترك أمره للتعليم الثانوي.

ونظراً لارتباط نظام الوزارة برؤية الوزير وفلسفته فكلما تغير وزير تغير معه النظام هذا ما حصل بعد تولي خليل كنه مسؤولية الوزارة ضمن تشكيل وزارة نوري السعيد الثانية عشر، (١٢ آب ١٩٥٤–١٧ كانون اول ١٩٥٥)[٤٧]، اقدم على تغير تشكيلات الوزارة بهدف تنفيذ فلسفته الرامية – حسب قوله –الى رفع مستوى التعليم التي نوه عنها في مؤتمره الصحفي في قاعة الثانوية المركزية موضحاً فيه نواحي الضعف في النظام التعليمي والسبل الكفيلة لمعالجتها[٤٨].

ولهذا اصدر في ١٦ شباط ١٩٥٥ نظاماً جديداً للوزارة، وكان برقم ٥ لسنة ١٩٥٥ وبموجبه قلصت عدد مديريات مركز الوزارة من تسعة الى خمسة وهي كل من مديرية المعارف العامة، ومفتشية المعارف، ومديرية الآثار القديمة، ومديرية المعاهد العالية، والمجمع العلمي العراقي، كما استحدث منصبين معاون مديرية معارف، احدهما منصب معاون مدير معارف للشؤون التربوية، والثاني معاون مدير معارف للشؤون الفنية، كما استحدثت مديرية معارف اخرى لبغداد ليصبح عدد مديريات معارف المناطق خمسة عشر مديرية .

وقد ترك النظام الكليات والمعاهد والمجمع العلمي العراقي ومديرية الاثار القديمة تدار بحسب انظمتها الخاصة .

ومن الملاحظ ان خليل كنه اراد بهذا النظام جعل شؤون التعليم كافة عدا التعليم العالي بيد مدير المعارف بعدما كانت موزعة على مديريات عامة عدة، وربما يعود ذلك لتعاظم المد الوطني لدى ابناء الشعب العراقي بعد عزم الحكومة على ابرام معاهدة حلف بغداد واشترك المعلمين والطلبة في الحركة الوطنية على نطاق واسع مما دفع بالوزير الىاحكام قبضته على التعليم باعتماده احكاماً مركزية في الادارة والرقابة، إلا أن النظام كانت له ايجابيات وهو تأكيده على مبدأ الكفاءة والخبرة ممن يعين في المناصب القيادية التعليمية، وهذا ما يؤكد حرصه على تهيأة المعلم ادارياً وتربوياً، وتوفير الكوادر الوسطية المهنية لخدمة قضايا التنمية في البلاد.

شهدت البلاد في الفترة الممتدة بين ١٩٥٥-١٩٥٨ تغييرات في الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلاّ أن الإدارة التعليمية تمتعت بنوع من الاستقرار الاداري مصحوباً باتساع خدمات المرافق الادارية لها، وقد جاء هذا الاستقرار نتيجة ادراك اثنان من الوزراء المتأخرين وهم كل من منير القاضي وخليل كنه بأهمية هذا الاستقرار في شؤون الوزارة وتطوير عملها التربوي، ولكن بعد فوات الآوان- وقد جاء ذلك في حديث لمنير القاضي الى جريدة الزمان إذ أكد على انه لا يرغب في تعديل الانظمةاوابدالها بأخرى، وانما يفضل ترسيخ الانظمة والقوانين من اجل خلق حالة من الاستقرار لمفاهيمها واحكامها، وهذا ما اكدهايضاً خليل كنه ايضاً[٤٩]. إلاّ ان هذا الحرص لم ينه قضية تبديل نظام الوزارة، إذ قدم عبد الحميد كاظم[٥٠]الذي جاء بعدهما وزيراً للمعارف في وزارة احمد مختار بابان (١٩ مارس ١٩٥٨-١٤ تموز ١٩٥٨)[٥١] على اصدار نظام جديد للوزارة برقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨، وبهذا النظام اصبح وزير المعارف مسؤولاً عن سياسة المعارف وتوجيهها والاشراف على تنفيذها، وترك لمدير المعارف العام مسؤولية الشؤون الفنية والادارية والمالية وبموجب النظام تألفت الوزارة من خمس مديريات، وهي : مديرية المعارف العامة، ومديرية الادارة العامة، ومديرية مفتشية المعارف، ومديرية التعليم المهني، ومديرية التعليم العام، إضافة إلى مديريات معارف الالوية الخمسة عشرة، كما ضم النظام عدداً من المجالس واللجان، مثل مجلس التفتيش الابتدائي والمجلس الاستشاري ومجلس المعارف ومجلس المدراء، وكانت جلسات مجلس التفتيش الابتدائي تعقد برئاسة مدير التفتيش العام وعضوية المدراء العامين في الوزارة، كان يتولى دراسة حركة التعليم الابتدائي، وتحسين مستواه، واشراف على الفعاليات المدرسية، والأمور الفنية، واكساء الطلبة . اما المجلس الاستشاري، فكان يعقد جلساته برئاسة الوزير وعضوية كل من مدير المعارف العام، ورئيس جامعة بغداد ورئيس المفتشين، وكان يتولى دراسة التقارير التي ترسلها مديريات معاون الالوية، واتخاذ القرارات والتوصيات بشأنها، اما مجلس المعارف – وبعقد جلساته برئاسة الوزير وعضوية مدير المعارف والمدراء العامون في الوزارة، وكان يتولى دراسة واقرار السياسة العامة للمعارف، وينظر في اللوائح القانونية وانظمة الوزارة، واقرار المناهج والكتب والبعثات، وتوزيع المساعدات المالية . ويتألف من وزير المعارف رئيساً، وعضوية مدير المعارف العام والمدراء العامين ومدراء مديريات معارف المناطق، وينظر في ملاكات التعليم وتنقلات المعلمين والمدرسين، كما كان يتناول الوضع التربوي في الوزارة بشكل عام. كما ضم النظام عدداً من اللجان بعضها قديم مثل لجنة الترقيات، ولجنة المبايعات، ولجنة البعثات – والبعض الاخر حديث وهما كل من لجنة البحوث التربوية ولجنة تحسين التعليم[٥٢].

وعلى ما يبدو ان وزارة المعارف اندفعت لوضع هذا النظام بهدف تركيز الاشراف المركزي للوزارة على شؤون التعليم اثر تعاظم دور الطلبة في الحركة الوطنية عقب احداث حرب السويس ١٩٥٦ والحاقها الكليات والمعاهد بجامعة بغداد في ١ كانون الاول ١٩٥٧، إلاّ أن هذا النظام لم يجد فرصة للتطبيق كونه صدر في اواسط ١٩٥٨ اي قبيل ثورة ١٤ تموز بشهر وبضعة ايام، إذ إن حكومة الجمهورية العراقية الغت النظام واستعاضت عنه بنظام وزارة التربية والتعليم رقم ١ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ١١ تشرين الاول من العام نفسه.

ان انتشار المد الوطني والقومي بين طلبة العراق بعد الحرب العالمية الثانية وخروجهم الى الشوارع في تظاهرات واسعة، شكلت عامل عدم استقرار جديد في النظام الاداري لوزارة المعارف، مضافاً الى سلسلة العوامل التي ذكرناها سابقاً، وبما ان وزارة المعارف هي الجهة الرئيسة المعنية بالامر، فقد سلكت طرقاً متعددة لمواجهة الازمة تراوحت بين الشدة واللين، وقد دعمت هذه الاجراءات بتغيرات في نظام الوزارة، إلاّ ان ذلك لم يزد الطلبة – الذي هم لولب الحركة الوطنية وعقلها المدبر– إلاّ اصراراً على المواجهة السلمية لآلة القمع الملكية، فكانت احد الاسباب التي ادتالى.اسقاط النظام الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨

مخطط لتشكيلات وزارة المعارف لسنة ١٩٥٨

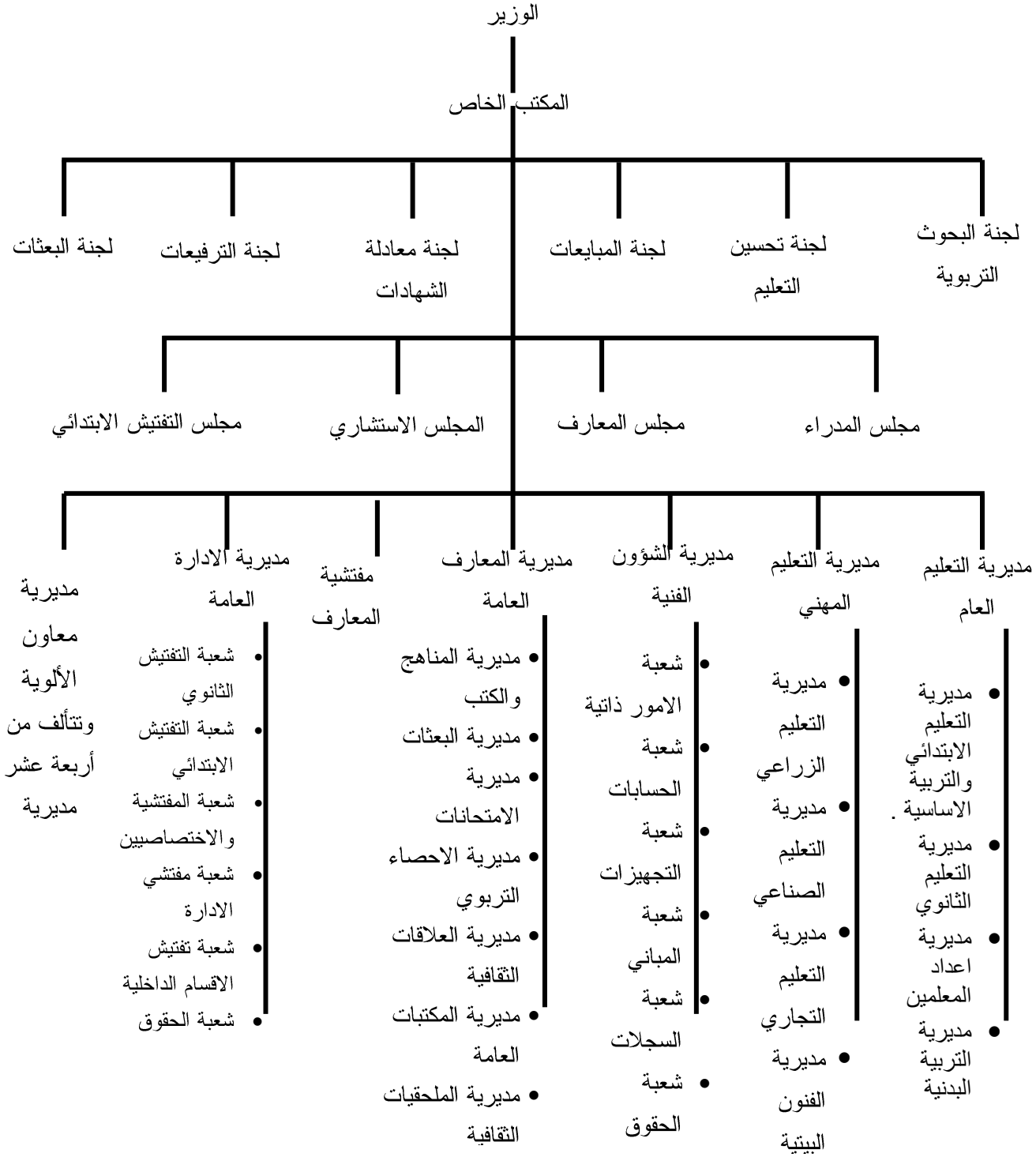

المخطط مقتبس من التقرير السنوي عن سير المعارف للسنوات ١٩٥٧-١٩٥٨

الخاتمة :

مرت المعارف العراقية في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨ بمرحلتين اداريتين كانت الاولى في عهد الانتداب ١٩٢١-١٩٣٢، اما المرحلة الثانية فكانت في عهد الاستقلال ١٩٣٢-١٩٥٨، اتصفت المرحلة الاولى بقلة الادارات، ويعود ذلك الىاسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، تمثلت بسيطرة دار الاعتماد البريطاني ومستشاريها على مقاليد الحكم في العراق ومحاولتهم توجيه السياسة التعليمي وفقاً للارادة البريطانية، وعليه كانوا يواجهون رؤية المسؤولين التربويين العراقيين وطلباتهم بدعم الوزارة بمشاريع ادارية وتربوية جديدة بتعبير (يواش يواش) وتعني باللهجة العراقية التمهل وعدم الاستعجال، وحجتهم في ذلك عدم توفر فائض مالي يغطي تكلفة المشاريع الجديدة، فضلاً عن عدم وجود زخم سكاني مندفع نحو التعليم كان يمكن ان يشكل عامل ضغط على سلطة الانتداب فتغير من موقفها المتصلب ازاء التوسع في المشاريع التربوية بعد ان عجزت السلطة العراقية عن تغييره .

اما وضع الادارة في عهد الاستقلال، فقد شهدت انفتاحاً ادارياً غير مسبوق، إذ ظهرت العشرات من المشاريع غير المستندة الىاية استراتيجية، وانما فرضتها ظروف التطور الذي يشهده العراق في مختلف الميادين، ولاسيما ميدان المعارف او جاءت لسبب هوى الوزراء المتعاقبين على سلطة الوزارة وفلسفتهم الادارية، اضافةالى الضغوط الداخلية والخارجية التي تعرضت لها الوزارة في عهد الاستقلال وادت الى عدم تطور الوزارة واستقرارها نتيجة التغيير المستمر في الهيكلية والذي ابتليت به وزارة المعارف دون غيرها .

ومن الملاحظ ان اثنين من الوزراء الذين استلموها سلطة الوزارة في اواخر العهد الملكي، وهم كل من منير القاضي وخليل كنه شعرا بوطئة هذه التغيرات على وزارة المعارف فأعلنوا بأنهما سيثبتا على نظام الوزارة الحالي ذي الرقم (٥) لسنة ١٩٥٥، وعدم تغييره . وبعد سنتين من الاستقرار النسبي انقلب رأس المجن مرة اخرى بعد تولي عبد الحميد كاظم سلطة الوزارة ١٩٥٨ تغير نظام الوزارة، إلاّ أن هذا التغيير لم يستمر طويلاً بسبب قيام ثورة ١٤ تموز التي اسقطت النظام الملكي ونظم وزاراته ومنها وزارة المعارف .

Abstract

Administrative formations of the Iraqi Ministry of Education 1921-1958

By Adnan Harir Judah Al-Shujairi

This research has studied the administrative AL-Maarif in the royal era 1921-1958. It is divided into three sections according to social, economic and political developments for each period. The first section dealt with administrative formations during the Mandate period (1921-1932). The second section dealt with administrative formations from the beginning of the independence period of 1932 until the end of the Second World War, 1945. The third section dealt with administrative formations at the end of the Second World War 1945 until the revolution of 14 July 1958.

الهوامش

(١)ابراهيم خليل احمد، تطور السياسة التعليمية بين سنتي ١٩١٤-١٩٣٢، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٩، ص١٣٣ .

(٢)دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، الديوان، تسلسل الملف ٣١١/١٥١٨، وقرارات مجلس الوزراء لسنة ١٩٢، و ٩٤، ص١٠١، سأرمز له بـــــ د. ك. و

(٣)د. ك.و، ملفات البلاط الملكي، الديوان، تسلسل الملف ٣١١/٢٥٣٥، ملاك المعارف والصحة العمومية لسنة ١٩٢١، و ٩٤، ص١٠٧ .

(٤)المصدر السابق، و١، ص٣ .

(٥)ساطع الحصري، مذكراتي في العراق ١٩٢١-١٩٢٧، بيروت ١٩٦٧، ص٢٨١-٢٨٢ .

(٦)ابراهيم خليل احمد، مصدر سابق، ص٢٥٠ .

(٧)عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، بغداد ١٩٨٨، ج١، ص ١٨٧-١٨٨ .

(٨)وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة للسنوات ١٩٢٠-١٩٢١، بغداد ١٩٢٣، ص٢٣١-٢٣٣.

(٩)ساطع الحصري، مصدر سابق، ص١٣٥-١٤٠ .

(١٠)المصدر نفسه، ص١٧٢ .

(١١)د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الديوان، تسلسل الملف ٣١١/٢٦٠،الادارت المالية لسنة ١٩٢٣، ص٩.

(١٢)ابراهيم خليل احمد، مصدر سابق، ص٢٨٩-٢٩٩ .

(١٣)وزارة العدلية، مجموعة القانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٢٩، قانون المعارف رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩، بغداد ١٩٣٠، ص٧٠-٧٧.

(١٤)وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٣٣، قانون تشكيلات الوزارات رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣، بغداد، ١٩٣٤، ص٤٥٣ .

(١٥)عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠، بغداد ١٩٨٨، ص٢٧٨ .

(١٦)عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، مصدر سابق، ص٢٨١ .

(١٧)وزارة المعارف العراقية، التقرير السنوي عن سير المعارف للسنوات، ١٩٣٠/١٩٣٣، بغداد ١٩٣٤، ص٩٢-٩٥ .

(١٨)عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص٢٨٢ .

(١٩)وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة لسنة ١٩٣٤، نظام وزارة المعارف رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٤، بغداد، ١٩٣٥، ص٧-٣٧ .

(٢٠)د. ك. و، تسلسل الملف ١٩٠١ /و ع . ر/٧، ص٢٠٦-٢٤٢، ص٤٠٦-٤٠٨ .

(٢١)جميل صليبا، مستقبل التربية في العالم العربي، بيروت، ١٩٦٧، ص٢١٤ .
(٢٢)وزارة المعارف، تقرير لجنة الكشف التهذيبي، بغداد ١٩٣٣، ص١-١٤ .
(٢٣)محمد رضا الشبيبي :ولد في النجف عام ١٨٨٩ تخرج من احدى مدارسها الدينية، عين نائباً في البرلمان لعدة سنوات – شغل منصب وزير المعارف اربع مرات، عين عضواً في المجمع العلمي العراقي، عين آخر مرة وزيراً للمعارف في وزارة محمد الصدر٢٩ كانون الثاني- ١٦ حزيران ١٩٤٨(٢٣).ينظر : علك محمد شناوة محمد رضا الشبيبي ودوره في الفكر السياسي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٢ .
(٢٤)عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٤، ص٨٠ .
(٢٥)وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف للسنوات ٣٦-٣٧/٣٧-٣٨، بغداد ١٩٣٩، ص١-٧ .
(٢٦)الوقائع العراقية، ١٦٠٣ في ١٩٣٧/١٢/١١ .
(٢٧)المصدر نفسه، ا٦٨٧ في ١٣ /٣/١٩٣٩
(٢٨)وزارة العدلية، مجموعة القوانين الصادرة سنة ١٩٤٠، قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٤٠، بغداد ١٩٤١، ص٢٤٧-٢٥٧ .
(٢٩)هملي : استاذ التربية وعلم النفس في جامعة لندن تقل الى العراق في نيسان ١٩٤١، وعين بوظيفة مفتش للغة الانكليزية، غادر العراق الى تركيا ومصر على اثر نشوب ثورة مايس ١٩٤١ ثم عاد الى العراق فشل تلك الثورة فعين بوظيفة خبر في وزارة المعارف وقد لعب دوراً كبيراً اثناء الحرب . د. حسن الدجيلي، تقدم التعليم في بغداد، بغداد ١٩٦٣، ص١٣١-١٣٢ .
(٣٠)ريتشي : عين مستشاراً فنياً لوزارة المعارف لسنة ١٩٤٤، وقد خلف في وظيفته المستشار السابق للوزارة وقد لعب الدور نفسه الذي لعبه هملي في العراق . غازي دحام المرسومي، التعليم في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٦، هامش ص ١٣٢ .
(٣١)ريتشي: عين مستشاراً فنياً لوزارة المعارف لسنة ١٩٤٤، وقد خلف في وظيفته المستشار السابق للوزارة وقد لعب الدور نفسه الذي لعبه هملي في العراق، مصدر سابق، ص١١٧-١٢٠ .
(٣٢)غازي دحامالمرسومي، مصدر سابق، ص١٣٢ .
(٣٣)عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٨٢ .
(٣٤)وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٤٣، نظام وزارة المعارف رقم ١٤ لسنة ١٩٤٣، بغداد ١٩٤٤، ص٢٥-٤٣ .
(٣٥)وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سيرة المعارف لسنة ١٩٤٣/١٩٤٧، بغداد، ١٩٤٨، ص١١١-١١٨.
(٣٦)عبد الرزاق الحسني مصدر سابق، ط١، ص٢٨٧ .
(٣٧) المصدر نفسه، ج١٠، ص٢٨٧ .
(٣٨)نوري القاضي عربي عراقي مسلم ولد في بغداد ١٨٩٣، تخرج في كلية الحقوق – شغل وظائف عدة في المحاكم، عين سنة ١٩٤٢ سكرتيراً لمجلس الوزراء، لم يرتبط بأي حزب، عين وزيراً للمعارف لمرة واحدة في وزارة ارشد العمري الاولى١ حزيران ١٩٤٦، ١٤ تشرين الاول ١٩٤٦، كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص١٣٣-١٣٤ .
(٣٩)وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٤٦، نظام وزارة المعارف رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٦، بغداد، ١٩٤٧، ص١٤٣-١٥٥ .
(٤٠)جريدة الزمان، العدد ٥٦٩٥، في ١٩ آب ١٩٤٦ .
(٤١)ولد في الفلوجة عام ١٩١٠ تخرج في كلية الحقوق عام ١٩٣١ عمل محامياً اصبح نائباً في المجلس النيابي لعدة مرات، شغل عدة مناصب ادارية – عين وزيراً للمالية سنة ١٩٤٩، انتمى لحزب الاستقلال، ثم صار سكرتيراً لحزب الاتحاد الدستوري، شغل منصب وزير المعارف لخمس مرات .
(٤٢)الحسني، المصدر السابق، ص٢٨٣ .
(٤٣)جريدة الزمان، العدد ٤٠٥٥ في ١٧ حزيران ١٩٥١ .
(٤٤) ولد في بغداد عام ١٩٠٧ ودرس في مدارسها، وبعد تخرجه من الإعدادية درس الطب في جامعة مونبليه الفرنسية، وتخرج منها عام ١٩٣٤، عمل طبيباً واصبح وزيراً للصحة عام ١٩٥٢، وانتخب

نائباً في المجلس النيابي لعدة دورات، لم يرتبط بأي حزب سياسي، عين وزيراً للمعارف في وزارة فاضل الجمالي الأولى (١٧ ايلول ١٩٥٨-٢٧ شباط ١٩٥٤) . جريدة الاتحاد، العدد ١٠٣، ١٨ كانون الاول ١٩٨٨ .

(٤٥)عبد المجيد القصاب، لمحات دبلوماسية، ط١، بيروت، ١٩٨٠، ص١٣٩-١٤٠ .

(٤٦)وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٥٣، نظام وزارة المعارف رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٣، بغداد ١٩٥٤، ص١٤٨-١٩٥٢ .

(٤٧)عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ج٩، ص١٣٧ .

(٤٨)جريدة الزمان، العدد ٥٢٢٦، كانون الاول ١٩٥٥ .

(٤٩)جريدة الزمان، العدد ٥٢٥٢، في ٢٧ كانون الثاني، ١٩٥٦ .

(٥٠)ولد في بغداد سنة ١٩١٢، حصل على شهادة في مجال التربية والتعليم من جامعة كولومبيا سنة ١٩٥٢، عمل مدرساً في دار المعلمين العالية ثم عميداً لها، شغل وظائف عدة في وزارة المعارف، ثم عين وزيراً للمعارف اربع مرات، كان آخرها في وزارة احمد مختار بابان ١٩-١٤ مارس – ١٤ تموز ١٩٥٨ .

(٥١)عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق،٢٤٣/١٠ .

(٥٢)وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٥٨، نظام وزارة المعارف رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨، بغداد ١٩٥٩، ص٨٦-٩٧ . التقرير السنوي عن سير المعارف للسنوات ١٩٥٧-١٩٥٨، ص٢٢٧-٢٣١ .

المصادر :

أولاً- الوثائق غير المنشورة :

١- وثائق البلاط الملكي

رقم الملف	عنوانه	السنة
٣١١/١٨٥٦	المعارف	١٩٢٢
٣١١/١٨٩	استقالة الوزارات	١٩٢٢
٣١١/١٩٢	استقالة الوزارات	١٩٢٥
٣١١/٢٥٥=٢٠٢	منهاج الوزارات	١٩٣١-١٩٣٧
٣١١/١٥٤٧ =١٤٤٩	التقسيمات الادارية والتشكيلات	١٩٢١-١٩٣٧
٣١١/٤٠١٧	التشكيلات الادارية	١٩٣٧
٣٢٠٥٠/٢٥٦	رواتب موظفي وزارة المعارف	١٩٢٥
٣٢٠٥٠/٧٨٤٠	التشكيلات الادارية	١٩٣٨
٣١١/١٦٥	الانظمة والتشكيلات	١٩٣٢-١٩٤٢

ثانياً-الوثائق المنشورة

أ-وثائق وزارة العدلية : وتشمل الانظمة والقوانين والتي اصدرتها وزارة العدلية من ١٩١٧الغاية ١٩٥٨.

١- مجموعة البيانات والانظمة الصادرة من ٢٨ كانون الاول١٩١٧ لغاية ١٩٢١/١/٣٠، بغداد ١٩٢١ .

٢- مجموعة البيانات والانظمة الصادرة من١ تشرين الثاني١٩٢٠ لغاية ١٣ كانون الاول ١٩٢٢، بغداد ١٩٢٣

٣- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٢٣، بغداد، ١٩٢٤ .

٤- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٢٤، بغداد، ١٩٢٥.

٥- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٢٥، بغداد، ١٩٢٦ .

٦- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٢٦، بغداد، ١٩٢٧ .

٧- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٢٧، بغداد، ١٩٢٨ .
٨- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٢٨، بغداد، ١٩٢٩ .
٩- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٢٩، بغداد، ١٩٣٠ .
١٠- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٣٠، بغداد، ١٩٣١ .
١١- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٣١، بغداد، ١٩٣٢ .
١٢- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٣٢، بغداد، ١٩٣٣ .
١٣- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٣٣، بغداد، ١٩٣٤ .
١٤- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٣٤، بغداد، ١٩٣٥ .
١٥- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٣٥، بغداد، ١٩٣٦ .
١٦- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٣٦، بغداد، ١٩٣٧ .
١٧- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٣٧ ، بغداد، ١٩٣٨ .
١٨- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٣٨، بغداد، ١٩٣٩ .
١٩- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٣٩، بغداد، ١٩٤٠ .
٢٠- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٤٠، بغداد، ١٩٤١ .
٢١- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٤١، بغداد، ١٩٤٢ .
٢٢- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٤٢، بغداد، ١٩٤٣ .
٢٣- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٤٣، بغداد، ١٩٤٤ .
٢٤- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٤٤، بغداد، ١٩٤٥ .
٢٥- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٤٥، بغداد، ١٩٤٦ .
٢٦- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٤٦، بغداد، ١٩٤٧ .
٢٧- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٤٧، بغداد، ١٩٤٨ .
٢٨- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٤٨، بغداد، ١٩٤٩ .
٢٩- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٤٩، بغداد، ١٩٥٠ .
٣٠- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٥٠، بغداد، ١٩٥١ .
٣١- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٥١، بغداد، ١٩٥٢ .
٣٢- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٥٢، بغداد، ١٩٥٣ .
٣٣- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٥٣، بغداد، ١٩٥٤ .
٣٤- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٥٤، بغداد، ١٩٥٥ .
٣٥- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٥٥، بغداد، ١٩٥٦ .
٣٦- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٥٦، بغداد، ١٩٥٧ .
٣٧- مجموعة الانظمة والقوانين الصادرة لسنة ١٩٥٧، بغداد، ١٩٥٨ .

ب-التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المعارف العراقية للسنوات ١٩٣١-١٩٥٨، وتشمل :
(١٩٣٠/١٩٣٣) (١٩٣٣/١٩٣٤) (١٩٣٤/١٩٣٦) (١٩٣٦/١٩٣٧) (١٩٣٧/١٩٣٨)
(١٩٣٨/١٩٣٩) (١٩٣٩/١٩٤٠) (١٩٤٠/١٩٤١) (١٩٤١/١٩٤٢) (١٩٤٢/١٩٤٣) (١٩٤٣/١٩٤٤)
(١٩٤٤/١٩٤٥) (١٩٤٥/١٩٤٦) (١٩٤٦/١٩٤٧) (١٩٤٧/١٩٤٨) (١٩٤٨/١٩٤٩) (١٩٤٩/١٩٥٠)

(١٩٥١/١٩٥٠) (١٩٥٢/١٩٥١) (١٩٥٣/١٩٥٢) (١٩٥٤/١٩٥٣) (١٩٥٥/١٩٥٤) (١٩٥٦/١٩٥٥) (١٩٥٧/١٩٥٦) (١٩٥٨/١٩٥٧) .

ثالثاً- الاطاريح والكتب :

أ-الاطاريح :

١- بدرية عبد المنعم، خطة لتطوير التعليم الثانوي والزراعي في العراق، رسالة ماجستير قسم التربية وعلم النفس، جامعة بغداد، ١٩٧٠ .

٢- حيدر غانم، موقف المجلس النيابي من السياسة التعليمية في العراق ١٩٢٥-١٩٣٩، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١١ .

٣- صالح محمد حاتم عبد الله، تطور التعليم في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه مقدمة الى قسم التاريخ، جامعة بغداد، ١٩٩٤ .

٤- عدنان هرير جودة، النظام الاداري في العراق ١٩٢١-١٩٣٩، اطروحة دكتوراه مقدمة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥ .

٥- غازي دحام المرسومي، التعليم في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥، رسالة ماجستير مقدمة الى قسم التاريخ، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٦ .

ب-الكتب الاجنبية والعربية :

1- Jamali . Mohammed Fadhal, The new Iraq It's Problem of Bedouin Education, New Yourk, 1934.

2- Yassin. M. H. Education progress in Iraq 1930-1950, Baghdad, 1950.

٣- احمد راشد الفهداوي، طرائف وحقائق عن التعليم في بغداد في ٧٠ عاماً، ملاحق جريدة المدى اليومية.

٤- جميل صليبا، مستقبل التربية والتعليم في العالم العربي، بيروت، ١٩٦٧ .

٥- حسن الدجيلي، تقدم التعليم في العراق، بغداد، ١٩٦٣ .

٦- حسين الدوري وآخرون، تطور الادارة العامة في العراق، بغداد، ١٩٧١ .

٧- خليل اسماعيل، احوال العراق الادارية، محاضرات القيت على طلبة كلية الحقوق للسنوات ١٩٤١-١٩٤٢ .

٨- ساطع الحصري، مذكراتي في العراق ١٩٢١-١٩٢٧، بيروت، ١٩٦٧ .

٩- صالح محمد العابد، النظام الاداري ١٩١٤-١٩٥٨، بحث في كتاب حضارة العراق، ج١١، بغداد، ١٩٨٥ .

١٠- صبيحة الشيخ داود، اول الطريق الى نهضة نسائية في العراق، بغداد، ١٩٥٨ .

١١- ضياء الدين الحيدري، الادارةوالاداريون في العراق، بغداد، ١٩٦٣ .

١٢- ضياء الدين الحيدري، مشكلات الادارة المدرسية الثانوية في العراق، بغداد، ١٩٧٠ .

١٣- ضياء شيت خطاب، محاضرات في مبادئ التعليم القضائي، القاهرة، ١٩٦٨ .

١٤- طالب فرحان طاهر، مؤسسات التربية والتعليم في مدينة بغداد ١٩٣٩-١٩٥٨ .

١٥- طالب مشتاق، اوراقايامي ١٩٥٨، بغداد، ١٩٨٩ .

١٦- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ١٠ أجزاء، بغداد، ١٩٨٨ .

١٧- عبد الرزاق الهلالي، تطور التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١ .

١٨- عبد الرزاق الهلالي، تطور التعليم في العراق في عهد الانتداب ١٩٢١-١٩٣٢،.

١٩- عبد الرضا كاشف الغطاء، نظرات في معارف العراق، النجف، ١٩٤٩ .

٢٠- عدي الحافظ، التعليم الثانوي في العراق، بغداد، ١٩٥٧ .
٢١- علي الوردي، لمحات اجتماعية في تاريخ العراق الحديث، بغداد، ١٩٧٦ .
٢٢- مجموعة باحثين، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ٢٠٠٢ .
٢٣- محمد جواد رضا، التعليم الثانوي في بغداد، ١٩٦٦ .
٢٤- محمد جواد رضا، العراقيون والتعليم الالزامي، بغداد، ١٩٥٩ .
٢٥- محمود فهمي درويش، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠، بغداد، ١٩٦١.
٢٦- مسارع الراوي، نحو ستراتيجية للتعليم في العراق، بغداد، ١٩٧٣ .
٢٧- مصدق جميل الحبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية، بغداد، ١٩٨١ .
٢٨- نعيم يوسف صرافة، مبادئ التربية وتطوير التعليم في العراق، بغداد، ١٩٥٦ .
٢٩- نوري الربيعي، تاريخ التعليم في العهدين العثماني والملكي، مجلة ميزوبوتيميا، بغداد، ٢٠٠٤ .
٣٠- نوري جعفر، فلسفة التربية، بغددا، ١٩٥٩ .